

فهو مفعول به لا مفعول ضربت القرب فالضرب مفعول به كذا
 نقول اننا قائل زيد قائم بلا ضارفة والفاعل لا يضاف
 الى مصدره فلا يقال ضرب القوي والذي اوصيه
 المصنف قولهم ان معنى قلت زيد قائم قلت هذا القول وزيد
 عن ان القول قد يطلق على القول فاما ثبت كون الجملة منصوبة
 اليه في موضع المفعول به قلنا يجوز عطف المفعول به منصوبا
 نحو قلت اتا زيد قائم او لفظا آخر انتهى **فائدة** قال ابن هندا
 في معنى اليبس كتب الاعراب اذا قيل قال زيد عبد الله
 منطلق وعمر ومقيم تليست الجملة الاولى في محل نصب في الثاني
 تابعة لها بل الجملة ان معان في موضع نصب في المحل الواحد منها
 لان القول مجموعها وكل منهما جزء للمقول كما ان جزء الجملة
 الواحدة لا محل لها باعتبار القول فتأمل انتهى **قول**
 انما يصح ما ذكره اذا كان الواو من كلام زيد بان قال **عطف**
 منطلق وعمر ومقيم وحكاة الآخر واما اذا كان من كلام الخا
 بان قال زيد عبد الله منطلق ثم قال عمر ومقيم بالاعطف
 وحكي الآخر كلا القولين فالأخفا في كون الجملة الثانية
 عطف على الجملة الاخرى ولعل وجه الامر بالتمام ما قلنا
 النوع مبتدأ **لما** من صفة كذا خبر والجملة التثنية خبر
 صفة الكما او خبر بعد خبر واستيناف وما قيل او انه خبر مبتدأ

قوله ما يخبر به هذا الخبر المستأنف الى
 وهو المثل المقدر ثم لا يرت بعد صفة
 مبدئ في انشئة خبره في ما يوافق في
 في معنى اليبس الذي يضاف اليه في
 في الصلوة والاشارة عند دعا جميع اليا
 والرسولين وانما هم واثام
 مشبهة

بعد وفاي هو خبر فقيه جند وقد ذكرناه فيما سبق عا وجه
 يوافق الطبع ويطبق **الفعل المضارع** الجاء الاو منصوب
 لفظا مفعول به لتجزم واكتناز مشغول بالاعراب **للكناز**
خبر عن الجملة الالمانية استينافية الاو لم الجملة الالمانية استينافية
للمفعول
 نحو لم يدر لاد لفظه مضافا اليه نحو واذا اراد المصنف نقلا حرف
 جازم ويزع مجزوم به لفظا والتم نزع تقديره عند الخبر
 ومجلا عند بعضهم فاعل يرفع والضمير الجوز مضاف اليه وهو الثاني
لام الامر الواو للعطف والثالث مبتدأ واللام خبره والجملة
 عطف اما على الجملة القريبة او على البعيدة والامر مضاف الى الامر
 نحو **يعول** علاما للاحكام مضافا اليه للنحو لكون مراد اللفظ فقوله
 يعول الملل ذي العصى والحفظ اذا اراد معناه فاللام لام الامر
 ويعول مجزوم به لفظا وفاعله هو راجع الى الخائب وعمل اشغول به
 يعول او مفعول مطلق لظان يكون يعمل به في كذا كجيب ليعمل
 عملا كذا قاله علي بن سلطان محمد الهروي خادم الكنتا القديم
 والحديث النبوي في الخبري والتمين شرح الحصن للحصين
 فالوجه لقول القائل ان تجوز كون العول مفعولا مطلقا
 من اسئلة تشرح الكامل مع ان المحقق الرضي شرح في جعل المفعول
 المطلق كون العول في مثل هذا التركيب مفعولا مطلقا فلا يمكن في
 في جواز كون مفعولا مطلقا اتفاقا والله اعلم في صف العول والبع

خبر